ننشر، هنا، الجزء الثاني والأخير من المداخلة التي خص بها الأمير مولاي هشام أسبوعية "الصحيفة" ويومية "القدس العربي". وكان الأمير مولاي هشام قد شارك في ندوة نظمها المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، يومي 30 و 31 ماي 2005، تكريما للباحث ريمي لوفو، حول "الديمقراطية في العالم الإسلامي". بمداخلة حول: "مصير العالم العربي بعد حرب العراق: صراع من أجل الديمقراطية والتنمية"، عرض فيها رؤيته لآثار غزو العراق على باقي دول العالم العربي وإسهامها المحتمل في إقرار الديمقراطية والتنمية في المنطقة، استنادا إلى المقارنة بين هذه الدول لتحديد ما يجمعها وما يفرقها.

الأمير مولاي هشام بالمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

في أفق إقرار نظام سياسي عربي بناء (2/2)

ينطوي التناقض القائم بين الرؤية الأمريكية الحالية والرؤية المحلية للديمقراطية، على ضوء الوضع العراقي، على العديد من مناطق العتمة، مما يهدد بجر المنطقة إلى صراعات يصعب توقع النتائج التي ستترتب عنها. ورغم ذلك، فإن مناطق العتمة هاته يمكن، في حالة التعامل معها بحكمة، أن تشكل فرصة تاريخية للتجديد والإصلاح، بمعنى إقامة أنظمة سياسية قادرة على منح فرصة للتجمعات العربية وتجاوز أخطاء الماضي.

أخطاء الماضي هذه لن نسوق منها هنا سوى ثلاثة. أولها، الرؤية القدرية التي تنظر إلى المستقبل كنتاج للقدر يستحيل التحكم فيه من طرف البشر، مما يشكل حتمية يائسة تحاصر العالم العربي. ثانيها، نظرية المؤامرة التي (تهيمن) على المنطقة والأنظمة القائمة فيها، وتعتبر هذه الأخيرة دمى تحركها قوى خارجية غير مرئية، ونوايا سيئة وتمتلك قدرة لا تقاوم. لذلك لابد من النظر إلى علاقة إسرائيل والولايات ألمتحدة كتحالف وليس مؤامرة، وبمعنى آخر لا ينبغي أن تتخذ هذه العلاقة كذريعة لتأجيل الإصلاحات، بل كعنصر بناء يحدد طبيعة الإجراءات التي ينبغي على الدول العربية والولايات المتحدة اتخاذها لبلورة رؤية عادلة حول هذه المنطقة خدمة للمصالح المشتركة.

تساهم القدرية ونظرية المؤامرة في تحويل الأنظمة الوطنية إلى مؤسسات سلبية وتابعة. كما يؤدي الوقوع تحت تأثير هذه الرؤية إلى نوع من التدمير الذاتي الذي يصعب تفاديه. إن الاعتقاد بوجود شيء اسمه المستحيل يعني القدرة على توفير الشروط لعدم القيام بأي شيء. والقدرية ونظرية المؤامرة هما صنوان للوقاحة الخبيثة،

التي تخفي ميلا حقيقيا نحو التماهي مع الوضع القائم، من خلال الاعتقاد باستحالة القيام بأي شيء في ظل الإكراهات التي تلجم التغيير والإصلاح. أي أن هناك مواطنين ينتمون في الغالب إلى النخبة، مرتشون ومتحجرون ويخافون تغيير أوضاع الرخاء في حالة إقرار الديمقراطية. بدل اعتماد سياسة لتغيير وضع ضار ومتجاوز، فإن (التماهي مع الوضع القائم) يدفع في اتجاه الجمود الوقح. ففي ليبيا، مثلا، تستفيد أقلية من العائدات الخيالية للبترول، وتمكنت بفضل ذلك من تحقيق بعض التقدم على مستوى مؤشرات التنمية الاجتماعية، كالتعليم ومستوى المعيشة والصحة، في غياب أي نموذج لتنمية مستدامة قادر على خلق الثروات داخل المجتمع دون الاعتماد على النفط كمصدر وحيد.

وتتمثل الرؤية الثالثة للسلطة القادرة على خلق مصدر تهديد وعائق حقيقين، في الصراع المسعور والمجنون، وتبني تأويل شاذ ومتجاوز ومرفوض من قبل غالبية المسلمين لمفهوم الجهاد. يتعلق الأمر هنا بالعقلية والممارسات التي تنسب إلى تنظيم القاعدة وفكر أسامة بن لادن، والتي تجسد تعبيرها الأكثر حدة في أحداث 11 شتنبر2001 إن الصعوبات التي يحاول هذا النوع من الجهاد طرحها كجواب على الوضع العربي تشمل بعدين، أحدهما عملي والآخر أخلاقي. فالحرب لا تؤدي إلى دمقرطة وتنمية دول المنطقة فقط، بل على العكس إلى البلبلة والدمار، مما يفتح المجال أمام التدخلات الأجنبية كما حدث في العراق في السنوات الأخيرة. إضافة إلى ذلك، يتخذ الصراع العسكري القائم، في هذا السياق، شكل عمليات غير مقبولة من الناحية الأخلاقية ومناقضة للإسلام في الغالب، إذ يوجه العنف طواعية ضد أهداف مدنية متسببا في وفاة العديد من الأبرياء، لتساهم هذه العمليات بذلك في إذكاء الغضب والأحقاد، وتتسبب في ردود فعل انتقامية على يد القوى العسكرية والولايات المتحدة الأمريكية في الدرجة الأولى.

إن المهمة التالية تقتضي، بعد إبعاد هذه الرؤى الثلاث حول السلطة السياسية، البحث عن الطريق الذي يتوفر على عناصر البناء للحكام العرب ورؤساء الدول وقادة الحركات السياسية والمدنية والدينية. إذ يجب، أولا، أن نحدد الأهداف السياسية التي تخدم المنطقة برمتها ك:

- إيجاد حل للصراع الإسرائيلي - العربي، ينصف الفلسطينيين ويأخذ المصالح المشتركة داخل المنطقة والوضع المستقبلي للقدس بعين الاعتبار،

- بلورة تصور عن التنمية الاقتصادية التي تخدم مصالح المجتمع برمته، يتم في إطارها وضع هدف تقليص نسب الفقر على رأس قائمة الأولويات،

- القدرة على إدراك الاكراهات الثقافية وإيجاد جواب لها، التي تتخذ شكلين اثنين في العالم العربي: أولها، دعم أمريكا اللامشروط لإسرائيل، في إطار صراع ساهم في تكريس الشعور بالوهن والعجز الإقليمي، قبل أن ينضاف إليه الشعور بالإحباط واليأس والحنق عند الشعوب، وثانيها، الدينامية التي نتجت عن العولمة الاقتصادية، والتي ألقت بتنمية الشرق الأوسط إلى المراكز الخلفية، وحصر دوره في تموين الآخرين بالنفط، أي سجنه في نشاط صناعي استخراجي محض.

إن لائحة الصعوبات التي تواجهها مختلف الدول العربية ودول المنطقة هي لائحة مريعة. كما لا يوجد أي جواب سريع ومؤكد عنها يضمن النجاح المباشر والناجع. بالمقابل، يمكن تحسين الوضع من خلال البدء بتوضيح ما نعنيه بالسلطة السياسية البناءة. وتتمثل محاور العمل الأخرى بالخصوص في:

- التخلص من المخاوف والتفسيرات اللاعقلانية لأسباب تعثر العالم العربي، دون أن نحملها وزر كل الأخطاء ودون أن نبحث أيضا عن مبررات للأخطاء الذاتية،

- إشراك المجتمع في مشاريع وخطوات التنمية التي تضمن استفادة الجميع،

- الاعتراف بكون جيل الحكام الذي حارب الاستعمار أصبح يختفي بالتدريج عن المشهد السياسي، وبكون الرؤية التي كان يحملها عن البناء الاجتماعي والسياسي للأمة لم تكن ملائمة مع متطلبات عصرنا، مما يسمح

بالتفكير في الوسائل الكفيلة بوضع حد للرشوة وتبديد الموارد الطبيعية، وإلغاء كل أشكال الدعم الذي تحظى به المشاريع "الوهمية" التي لا تعود بأي فضل مادي أو تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وإعطاء مكانة أكثر أهمية للتمويل المحلي والإقليمي لمشاريع التنمية، وتشجيع أنماط الاستهلاك التي تستجيب للحاجيات المادية للمجتمع، مع أخذ حدود القدرة على الإنتاج بعين الاعتبار، بشكل يسمح بتفادي الانسياق مع نماذج"المجتمعات الاستهلاكية" الغربية، إلى جانب العمل على استغلال الموارد والرساميل بشكل أفضل، بمتابعة تنفيذ مشاريع السياسة الوطنية، وتقوية ثقة الشعوب في قدرة المجتمعات على تسوية مشاكلها الخاصة، كل ذلك في إطار نظرة للتنمية معتدلة، غير متواضعة جدا ولا مبالغ فيها، وإنما نظرة تقيم الإمكانيات والأهداف بشكل جيد وبطريقة منسجمة وخلاقة.

موقع الإسلام

ما أتينا على ذكره قبل قليل يهدف إلى دفع المجتمعات إلى استعادة الثقة بنفسها واستقلاليتها و خصوصية أوضاعها مقارنة بمجتمعات أخرى، وخاصة المجتمعات الأوربية والأمريكية. ويبدو، من زاوية النظر هذه، أن مسألة علاقة الديمقراطية بالإسلام تكتسي أهمية بالغة، وهي مسألة مرتبطة بقوة بالرؤيتين المتباينتين للديمقراطية في البلدان العربية. ومن البديهي أن الولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر لما قامت وتقوم به داخل العراق، كانت ترغب في قيام حكومة محافظة بديلة، علمانية ومؤيدة لها، وتستفيد من شرعية ديمقراطية بفضل مسار انتخابي تنافسي. لكن، كان على واشنطن أن تتكيف بسرعة مع نتائج انتخابات يناير التي خيبت انتظاراتها، بعدما جاءت النتائج في صالح حكومة منتخبة تستلهم توجهاتها السياسية من الإسلام الشيعي. هذه الحكومة تطالب بالاستقلال السياسي خلال مرحلة بناء مستقبل العراق، وتتجه نحو تأكيد هويتها الإسلامية وتقاربها مع إيران. ويمكن أن تكون بعض الأوساط الأمريكية قد أعادت تقييم مواقفها بطريقة تمكنها من تلطيف الكراهية التي كانت سائدة من قبل اتجاه الإسلام السياسي، بفعل التطورات العديدة التي عرفتها المنطقة: مثل الوعي بتنوع الميول السياسية للإسلام التي يمكن لبعضها أن تأتي غير متوافقة مع أشكال الديمقراطية الفعلية، والاعتراف بالدور الذي لعبه الانقلاب العسكري بالجزائر سنة 1992 وحرمان الإسلاميين الذين قبلوا اللعبة الديمقراطية من جني ثمار الفوز الانتخابي، و امتد تأثيره ليشعل الحرب الأهلية ويذكي الانحرافات المتطرفة، إلى جانب الوعي بالتقدم الذي حققه الحزب الإسلامي الحاكم في تركيا منذ عدة سنين، مقارنة بالحكام المرتشين والعلمانيين السابقين بأنقرة.

لكن التطور الهام الذي حصل يتمثل على الأرجح في المجهود الذي بذله آيت الله السستاني لتحجيم المشاركة الشعبية في التمرد، وتحالفه مع المواقف الإيجابية للتحالف العراقي الموحد (لائحة السستاني).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الصعوبات العسكرية التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الانتفاضة، فإن وزن القوة الشعبية العراقية الجديدة قد ساهم على الأرجح في دفع الحكام الأمريكيين إلى تجرع خيبتهم من جديد، وإصرارهم على ضرورة نجاح الانتخابات باعتبارها مؤشرا على ديمقراطية بدأت تخطو أولى خطواتها.

لكن هذا الموقف اتجاه التطورات الحاصلة في العراق يمكن أن يكون غير قابل للتطبيق على مستوى أكبر في إطار سياسة أمريكا الإقليمية. إذ لا يمكن الشك في كون محيط المحافظين الجدد المؤثر بقوة في قرارات إدارة الرئيس بوش ينظر إلى الإسلام السياسي والإسلام عموما، باعتباره عائقا أمام الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

كما نلاحظ أن المنتمين لليمين الديني أو القوى العسكرية صرحوا بمناهضتهم للإسلام دون أن يتم تنبيههم لذلك. ومن بين الأمثلة الصارخة على ذلك ، يمكن الحديث عما صرح به الجنرال الأمريكي"وليام بويكين " (William Boykin) الذي ينظر للإسلام كدين "للشر" و"ألعوبة" أو تصريحات "جيري فالويل " (Jery Falwell) الذي نعت الإسلام ب "المرتشي " و "المتطرف " والقابل للانهيار بمجرد اصطدامه بمقاومة

حادة.

في هذا السياق، هناك رؤيتان للإسلام ترتسمان :

- رؤية جوهرية للإسلام تجعل منه عدوا أو على الأقل خصما للغرب، لتقترب بذلك من فكرة "صدام الحضارات " لصاحبها هونتنغتون (Huntington) التي تحولت فجأة إلى حقيقة يوم 11 شتنبر، لتبرير صحوة ما يمكن أن نطلق عليه "جيو سياسية الحروب الصليبية" أو الدينية.

- رؤية أكثر اعتدالا للإسلام، تميز داخل الإسلام بين عدة توجهات، بعضها يناقض الإصلاح الديمقراطي والتحولات الضرورية لبناء مجتمع أكثر حرية وتحقيق مستوى عيش اقتصادي واجتماعي.

إن العالم العربي سيستفيد كثيرا من الحوار بين الناخبين الذين يعتقدون أو يؤمنون بإمكانية تدشين مسار منفتح للفهم، وقيام علاقات بين الإيمان والسياسة والحوار بينهما من جهة، والجماعات الموجودة فعلا والتي تميل إلى الإطناب، رغم أنها لا تمثل سوى أقلية بين المسلمين، والتي يمر عندها المستقبل الزاهر بالضرورة عبر إسلام منغلق وتوظيف العنف لتحقيق التغيرات داخل المجتمع الإسلامي، وضد غير المسلمين.

في سياق كل هذه التحولات، لابد للعالم الغربي أن يركز على الرؤى السلمية ويشجع أكثرها ديمقراطية للإسلام، مع تفادي التدخل في القضايا الداخلية للمجتمعات. وأخيرا، إذا كان لابد من فرض الديمقراطية، فيجب على هذه الأخيرة أن تستمد قوتها أساسا من داخل المجتمعات الإسلامية نفسها. فهذا الترابط بين الدعم والتشجيع الخارجي والنقاش الداخلي سيكون فعالا إذا كان المناخ الإقليمي هادئا بفضل موقف أكثر إنسانية من التنمية الاقتصادية. لقد سبق التأكيد على إمكانية تحقق هذه المقاربة بعد تقاطر الهبات الواردة من الغرب، في إطار غير سياسي، بعد زلزال تسونامي الذي ضرب آسيا في شهر دجنبر الماضي.

وهكذا، نجد أنفسنا أمام خيارين: الخط المتصلب للمحافظين الجدد الذي يفضل مناهضة الإسلام في حد ذاته، والرؤية المتنوعة التي لا يمكن، حسبها، الخلط بين الإسلام والتيارات التي تمجد العنف، فالمجتمعات الإسلامية تعرف تيارات قوية، دينية وغير دينية، تؤيد الإصلاحات الديمقراطية، ومن الأفضل تقديم دعم من أجل الحد من تأثير السلفية المتطرفة.

يبدو أن التجربة العراقية، كما تسمح بذلك الأحكام المتوفرة لحد الآن، تؤيد صحة الرؤية الثانية، مثلما تسمح بالتنبؤ بإمكانية الجمع بين أهداف تحديد المصير ديمقراطيا وحرية الشعوب في تحديد اختياراتها الأساسية في الجانبين الديني والثقافي.

أي محور نفضل؟

من المؤكد أن إرهاصات الديمقراطية متوفرة في المنطقة. لكن مصادر الديمقراطية وأسباب استمرارها وتعميقها تشكل اليوم موضوع نقاش حاد. فكلما ظهرت بارقة أمل إلا وتبدد القليل من الغيوم. وإذا كانت المظاهرات الكثيفة التي شهدها لبنان أو الشعور المناهض لسوريا قد عبر عن نفسه بغزارة، ليشكلا مؤشرا ساطعا عن التطلعات الديمقراطية للشعب، فإن إسقاطاتها يمكن أن تغرق البلد في دوامة مأساوية من الحرب الأهلية مجددا.

وفي مصر، ترافق الانفتاح على المنافسة في الانتخابات الرئاسية مع مضايقة الشخصيات السياسية المعارضة، إلى جانب القمع الذي مارسته حكومة القاهرة. وبدت الانتخابات الجماعية في العربية السعودية، التي فاز فيها 50% من ممثلي الشعب، كأقصى حد يمكن أن تصله الدمقرطة وليس أول خطوة في رحلة طويلة. كما يمكن أن يتبخر نجاح مرشحي حماس في الانتخابات البلدية في غزة قبل شهور، في حالة عودة المقاومة العنيفة ضد ما يعيشه الفلسطينيون ميدانيا: أي الاحتلال ونظام القمع. وأخيرا يمكن للوضع أن يتغير بسرعة، في العراق

طبعا، إذا قادت الانتفاضة الأغلبية الشيعة إلى التحالف مع مجموعات أخرى للضغط في اتجاه انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية، أو لرفع التحدي من خلال المواجهة مع جزء مهم من الموطنين العراقيين.

هناك مصدر أخر للتعقيد يكمن في مستقبل التواجد الأمريكي في العراق والمنطقة. فالقوات الأمريكية ستصبح خاضعة، في حالة تجذر التمرد أو اتساع دائرته، لضغوط داخلية قوية قبل انسحابها. ويمكن للانسحاب أن يعجل، حسب الظروف، بانفجار حرب أهلية في العراق، لينزع بذلك المصداقية عن الجهود الأمريكية في كل المستويات، أو على العكس، ليفتح الباب أمام مسار المصالحة الوطنية وتقاطر الاستثمارات الأجنبية، مما سيمنح للحرب في العراق، من بعض الزوايا، طابع النجاح، مادامت قد قادت إلى نتيجة ديمقراطية وإنسانية لفائدة الشعب العراقي، وساهمت في توفير شروط القيام بمبادرات ديمقراطية في أجزاء أخرى من المنطقة.

و في حالة استمرار هذا التردد أو الارتباك، فإن ذلك لا ينبغي أن يتحول إلى مبرر جاهز للجمود وعدم القيام بأي شيء. إذ من المستعجل الآن، أن نقوم على نحو أفضل باستغلال موارد الدول العربية وبطريقة عادلة، لتشجيع انطلاق دينامية اقتصادية اجتماعية وسياسية كبرى داخل مجموع دول المنطقة. وإذا كانت النتائج ستأتي متباينة بالنظر لظروف كل دولة، فينبغي على هذه الدينامية، في كل الحالات، أن تؤدي إلى إقرار مصالحة بين السيادة والبحث عن أفضل السبل للوصول إلى الاقتصاد العالمي. وإذا كانت بعض الدول العربية ترفع التحدي وتقوم بإيجاد حلول مجددة، فيمكننا في هذه الحالة أن نأمل في تحقق ما يسمى "بظاهرة العدوى" على المستوى الإقليمي.

أما إذا انتهت التجربة الأمريكية بالفشل من دون العثور على طرق أخرى جد بناءة، فيمكن أن تلي ذلك مرحلة جديدة من خيبة الأمل والفوضى يصعب توقع أثارها على الدول العربية.

إذ بقدر ما سيستمر الاحتلال العسكري الأمريكي في العراق وبقدر ما سيبقى الفلسطينيون عاجزين عن الحصول على جواب عادل على شروطهم الحالية المزرية، فإن آفاق التنمية الديمقراطية في المنطقة ستظل تراوح نقطة الصفر.

أتمنى أن أكون قد وفقت في توضيح أن إمكانيات التغيير والإصلاح، رغم الوضع الحالي، قد أصبحت واعدة بشكل غير مسبوق منذ عقود. إن الأمر يتعلق هنا بفرصة حقيقية لإعطاء نفس جديد لهذه الدفعة نحو الديمقراطية التي أصبحت أكثر وضوحا منذ وقت قصير، في سياق أكثر إبداعا على مستوى الأهداف التنموية كما على مستوى بناء مجتمع حر. لكن هذا التقدم لا يمكن أن يتحقق دون بدل جهود من هذا الجانب أو ذاك، بين دول المنطقة والفاعلين الأجانب كأوربا والولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق تكيف متبادل وتعايش بناء.

وأنا مقتنع بأن المستقبل ينطوي على وعود وآمال كثيرة أكبر من المخاطر والتهديدات، لكن هذه الآمال لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل قوة التزام الأفراد وتقديم ثمن للمجهودات القوية والسلمية.

هشام بن عبد الله العلوي